الإيكواس تنجح في تسوية أزمة الرئاسة في جامبيا

د. بدر حسن شافعي
خبير الشؤون الإفريقية – جامعة القاهرة

تُعدّ «الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا»، والمعروفة اختصاراً باسم «إيكواس ECOWAS»، من أوائل المجموعات الاقتصادية التي حرصت على إيجاد فرعٍ أمنيٍّ لها من أجل تسوية الصراعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء، أو الصراعات الداخلية فيها، وكانت لها جهودٌ مهمّةٌ عبر التدخل بمختلف الطرق[1]، بما في ذلك التدخل العسكريّ في صراعات: ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج.

لذا؛ فإنّ تدخّل الإيكواس في أزمة غامبيا ليس جديداً، أو فريداً، لكن ربما الجديد هو نجاحها في إنهاء الأزمة في حوالي ٤٢ يوماً فقط، بل إنّ الأزمة كان يمكن لها أن تُحلّ بأسرع من ذلك خصوصاً بعدما اعترف الرئيس المنتهية ولايته يحيى جامع بهزيمته أمام خصمه آداما بارو، لكن نظراً لطلب المعارضة محاسبته مدنيّاً على الفساد الماليّ والإداري، وجنائيّاً على انتهاكات حقوق الإنسان، بل الحديث عن ضرورة عودة البلاد لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، قلب جامع الطاولة خشية تعرّضه لنفس مصير سلفه في ساحل العاج لوران جباجبو.. ومن ثمّ يصبح السؤال: لماذا تدخلت الإيكواس، وما شروط نجاح هذا التدخل، وهل هناك استثناءات لذلك؟

أولاً: جذور الأزمة:

يمكن القول بأنّ أزمة الانتخابات الرئاسية التي برزت على السطح، بعد إجرائها في الأول من ديسمبر ٢٠١٦م الماضي، هي أزمة متوقّعة لنظام ظلّ جاثماً على صدور البلاد والعباد منذ انقلابه العسكريّ عام ١٩٩٤م على داودا جاوارا أول رئيس للبلاد بعد استقلالها عن التاج البريطاني، فجامع عمل على تزوير كلّ الانتخابات التي خاضها لصالح حزبه (التحالف من أجل إعادة التوجيه والبناء الوطني APRC)، وكذلك التنكيل بكلّ خصومه ومعارضيه، وكان آخرها الانتخابات قبل الماضية عام ٢٠١١م، ما دفع الكثير من الأحزاب إلى مقاطعتها، والعزم هذه المرة على الإطاحة به عبر اتفاقها على مرشّحٍ واحدٍ من أجل إسقاطه، برغم أنّ مؤشرات القمعٍ وعدم الشفافية كانت بارزة في الفترة التي سبقتها، ما حدَا بالإيكواس إلى رفض إرسال وفدٍ تابعٍ لها لمراقبتها.

وهناك مجموعة من العوامل ساهمت في خسارة جامع لهذه الانتخابات، أبرزها ما يأتي:

١ - تراجع الحريات، وزيادة أعمال القمع وانتهاكات حقوق الإنسان، فالمنظمات الحقوقية الإفريقية والدولية تصفه بأنه: «أسوأ حاكم في غرب إفريقيا»، وتتهمه بارتكاب جرائم قتل، وإخفاء قسري، وإعدامات خارج القانون، وبالتضييق على الحريات[2].

٢ - توحّد المعارضة حول مرشحٍّ واحد؛ برغم قلة خبرته السياسية.

٣ - تردّي الأوضاع الاقتصادية في البلاد من خلال مجموعة من المؤشرات، أبرزها:

أ - ضعف الناتج المحليّ الإجماليّ للبلاد الذي لم يتجاوز بليون دولار؛ بحسب بيانات البنك الدوليّ عام ٢٠١٢م، وفي عام ٢٠١٣م احتلت غامبيا المرتبة

(١) كان هذا موضوع رسالة الماجستير للكاتب (د. بدر حسن شافعي)، منشور في كتاب بعنوان: (تسوية الصراعات في إفريقيا - نموذج الإيكواس)، ط١ - القاهرة - دار النشر للجامعات - ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، يمكن الرجوع إليها على شبكة الإنترنت، وفيها مزيد من التفصيل.

(٢) سيدي عبد المالك، التداعيات الداخلية والإقليمية لتنحي جامي عن السلطة بغامبيا، الجزيرة نت، ٢٠١٧/١/٢٤م، الرابط: www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/1/-

١٤٧ من إجمالي ١٨٤ في «سهولة إدارة الأعمال».

ب - تراجع قيمة العملة الوطنية (دالاسي Dalasi) في مواجهة العملات الأخرى، وبخاصّة الدولار واليورو والإسترليني، فقد تراجعت أمام الأخير بمقدار ١٢,٦٪، وأمام الدولار بمقدار ١١,٨٪، وأمام اليورو بمقدار ١٢٪ عام ٢٠١٣م؛ مما جعلها تضع قيوداً على تغيير العملة الأجنبية، كما قامت بتثبيت سعر الصرف، فقد أعلن جامع أنّ الدولار يساوي ٣٧ دالاسيس. وقد ترتب على ذلك زيادة التضخم وقلّة الدعم الحكومي، مما كان له تأثير سيئ على المواطن من ناحية، واضطرار الكثير من رجال الأعمال إلى الانتقال لبلدانٍ مجاورة، وبخاصّة سيراليون[١] .

وكما سبق القول؛ فإنّ الأزمة كان يمكن لها أن تنتهي سريعاً بعد إقرار جامع في اليوم التالي بهزيمته، حيث قال: «إنّي لأنتهز هذه الفرصة لأُهَنِّئَ السيد آداما بفوزه، إنه نصرٌ واضح، أتمنى له وللشعب الغامبي عامّة كلّ خير»، لكن تلويح المعارضة بمحاسبته ماديّاً وجنائيّاً؛ دفعه إلى الطعن في نتائجها بعدها بأسبوع، وإعلانه عدم تخلّيه عن السلطة، فقد صرَّح جالو تامبا غانغ، وهو أحد قادة المعارضة السياسية، بأنه «سوف يُحاكَم (يقصد: جامي)؛ لا أقول خلال سنة؛ بل ربما في أقلّ من ذلك».

كما أبدت المعارضة نيتها في عودة غامبيا لعضوية محكمة الجنايات الدولية التي كان جامي قد جمَّد عضوية غامبيا بها، كما صرّحت المعارضة بأنّ المتابعات المحتملة لنظام جامي ستكون على أساس اتهاماتٍ لقوات «أمن الدولة» بحملات تعذيبٍ وقتل بعض الصحافيين ورموز المعارضة وشخصياتٍ دينية.

قد يكون التهديد بالمتابعة القضائية لنظام جامي تسبَّب بانزعاج في قطاعات عدّة، خاصّةً بين تشكيلاته السياسيةً، وحلفائه من رجال الأعمال وبعض الشخصيات في هرم المؤسسة العسكرية[٢].

وقد تفاقمت الأزمة بعد استيلاء القوات المسلحة التابعة له على اللجنة الانتخابية في ١٣ ديسمبر، وإعلانه حالة الطوارئ في البلاد، ثم إعلان البرلمان في اليوم الأخير لولايته (١٨ ديسمبر) تمديد هذه الولاية لثلاثة أشهر، ما دفع الإيكواس والمجتمع الدوليّ لبحث كيفية إنهاء هذه الأزمة.

ثانياً: الأبعاد الخارجية ودورها في الأزمة:

لقد بات واضحاً أنّ هناك توترات سادت العلاقات بين غامبيا ومحيطها الإقليميّ والدوليّ خلال فترة حكم جامع؛ مقارنةً بسلفه جاوارا، هذه التوترات ربما ساهمت في حدوث تضامنٍ بين هذه المستويات على الإطاحة به بهذه السهولة.

١ - الأبعاد الإقليمية:

كما سبق القول؛ فقد توتّرت علاقات جامع الإقليمية مع دول الجوار، وبخاصّة السنغال، فضلاً عن وجود مصالح دول أخرى ساهمت في التدخل من ناحية ثانية.

ويلاحظ أنّ العلاقات بين غامبيا والسنغال كانت وطيدة في فترة الرئيس داودا جاوارا، فقد ساعدته السنغال في التغلّب على الانقلاب الذي وقع ضدّه عام ١٩٨١م، وبعدها بعام دخل البلدَان في اتحاد أُطلق عليه: «سينيغامبيا»، استمر في الفترة من ١٩٨٢م حتى ١٩٨٩م.

لكن العلاقات توتّرت مع «دكار» بعد تقارب جامع من كلٍّ من موريتانيا ذات الخلافات التقليدية مع السنغال من ناحية، ودعمه لمتمردي «كازامنس»

(١) Anders Corr, and Naheed Vadsaria, Monetary Instability, Small Business Flight, and Protectionism, Journal of Political Risk, Vol. 1, No. 4, August 2013.

(٢) فريدوم أونوهوا، د. إلياس. س. إنفوو، الأزمة السياسية في غامبيا وجهود التسوية الإفريقية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات، ٧ يناير ٢٠١٧م.

الذين يطالبون باستقلال هذا الإقليم عن السنغال من ناحية ثانية، وازدادت الأوضاع تدهوراً بعد اتهام «دكار» لجامع بأنه وراء محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها البلاد عام ٢٠٠٦م.

لذا؛ هناك مَن يرى أنّ السنغال وجدت الفرصة سانحة في الإطاحة به، خصوصاً بعد إلغائه الاتحاد بين البلدَيْن، والذي كادت السنغال بموجبه أن تبتلع غامبيا، فهي لا تريد إقامة ديمقراطية حقيقية في غامبيا، وإنما تريد استعادة نوعٍ من الوصاية والسيطرة على هذا البلد الصغير[١].

أما نيجيريا- التي برزت في طليعة القوات المتدخلة في غامبيا- فتدفعها أطماعها الاقتصادية، المتمثلة في تأمين استثماراتها الضخمة بغامبيا، والمنتشرة في العديد من القطاعات الحيوية، كالقطاع المصرفيّ- مثلاً[٢]-.

وفي المقابل؛ كانت موريتانيا ربما الدولة الوحيدة الداعمة لجامع، خصوصاً في ظلّ خلاف الجانبَيْن مع السنغال، وتشابه الحكم في كلتيهما، فكلاهما جاء بعد انقلابٍ عسكري، ثم تحوّل إلى حكم مدني، وربما العلاقة بينهما تمتد إلى الرئيس معاوية ولد الطايع الذي دعمه جامع في خلافه مع السنغال، وفي المقابل أنقذته نواكشوط من محاولةٍ انقلابيةٍ وقعت ضدّه عام ٢٠٠٦م بدعم سنغالي، وذلك أثناء وجوده في زيارة لموريتانيا[٣]، لذا سعى ولد عبدالعزيز إلى الوساطة من أجل إنقاذ جامع من المساءلة خشية تكرار ذلك معه، بل هناك مَن يرى أنّ عبدالعزيز كان يرغب في بقاء جامع في السلطة؛ لأنه- هو نفسه- يفكّر في البقاء في السلطة إلى ما بعد انتهاء ولايته الثانية في ٢٠١٩م[٤].

وهناك فريقٌ آخر يرى أنّ جامع ساهم في زيادة معارضة دول الإيكواس له عقب اعتراضه على رغبة الجماعة في وضع معايير بشأن حدود فترات الرئاسة لتكون فترتَيْن فقط، وهي الفكرة التي طُرحت في قمّة الإيكواس في غانا عام ٢٠١٥م، ولكنها قوبلت باعتراضٍ شديدٍ من جامع ورئيس توجو، ولم يحدث عليها إجماع، لذا تمّ إسقاطها[٥].

٢ - الأبعاد الدولية:

لقد توترت أيضاً علاقات جامع الدولية، خصوصاً مع بريطانيا الدولة المستعمرة الأم، وخصوصاً بعد انسحابه من رابطة الكومنولث ٢٠١٣م، واصفاً إياه بالاستعمار الجديد، وفي الحقيقة: هناك خلافٌ تاريخيٌّ بين الجانبَيْن، ففي ٢٠١١م اتهم جامع بريطانيا بدعم المعارضة قبل الانتخابات، في حين انتقدت لندن الحكومة في غامبيا واتهمتها بأنّ «سجلها سيئ في مجال حقوق الإنسان، والذي شمل سلسلة إعدامات نُفذت العام الماضي»[٦].

كما استفز جامع الخارج بعدما أعلن في نهاية ٢٠١٥م عن تحويل الدولة إلى جمهورية إسلامية، في خطوةٍ قال إنها تهدف أيضاً إلى تخلّص بلاده بشكلٍ أكبر من ماضيها الاستعماري، كما أعلن التمكين للّغة العربية في البلاد التي تعدّ الإنجليزية لغتها الرسمية، وسوّغ ذلك أيضاً بأنه يريد تخليص البلاد من الإرث الاستعماري.. وإن كان هدفه كسب ودّ الشعب قبل خوضه الانتخابات الرئاسية؛ خصوصاً أنّ قرابة ٩٥٪ من الشعب مسلمون.

---

(١) محمد الأمين ولد الفاضل، من مفارقات الأزمة الجامبية، الرابط: http://www.rimnow.com/a67-2017-6209-10-42-17-23-01.html

(٢) سيدي عبد المالك، مرجع سابق.

(٣) شعبان عبدالرحمن، غامبيا.. النفاق الدولي والإفريقي في أزمة الرئاسة!، عربي ٢١، ٢٣ يناير ٢٠١٧م.

(٤) محمد الأمين ولد الفاضل، من مفارقات الأزمة الجامبية، مرجع سابق.

(٥) West African leaders shelves third-term ban proposal, B.B.C, 20 May 2015. http://www.bbc.com/news/world-africa-32808685

(٦) جامبيا تعلن انسحابها من رابطة الكومنولث، قراءات إفريقية، ٣/١٠/٢٠١٣م، الرابط: http://www.qiraatafrican.com/home/new

كما أنّ لـــه – برغم ذلك- مواقف ســـابقة ضدّ الإســـلام، ومن ذلـــك رغبته في كســـب ودّ الولايات المتحـــدة بعد أحداث ســـبتمبر ٢٠٠١م، حيث شـــنّ هجوماً على الحجاب، وقال حينها إنه سيقوم بـ«حبس أيّ فتاة ترتدي الحجاب»[١].

كما أنّ خطوة ســـحب جامـــع عضوية بلاده من المحكمة الجنائية الدولية ساهمت أيضاً في استفزاز البعـــض، خصوصاً بعد تهكّمه عليهـــا ووصفها بأنها «محكمة القوقـــاز»International Caucasian Court.

يضاف إلى ما سبق: اتهامات دولية بأنّ بلاده باتت مقرّاً لعمليات غسيل أموال تابعة لحزب الله اللبناني، فضلاً عن كونها معبراً لتجارة المخدرات القادمة إلى أوروبا من أمريكا اللاتينية عبـــر غامبيا، ففي يونيو ٢٠١٠م تـــمّ ضبط طنّين مـــن الكوكايين بقيمة مليار دولار فـــي طريقها إلى أوروبا، بل يلاحظ أنّ علاقاته الخارجية شـــابها التوتر أيضاً مع الولايات المتحدة التي كانت أكبر الداعمين لسلفه جاوارا، والتي علّقت المساعدات الإنسانية عن البلاد منذ انقلاب ١٩٩٤م وحتـــى ٢٠٠٢م (تاريـــخ إجراء الانتخابـــات)، وذلك وفقاً للمادة ٥٠٨ من قانون المســـاعدات الخارجية، خصوصاً مع توجّه جامع صوب كلٍّ من كوبا وليبيا[٢].

٣ - أسباب اهتمام الإيكواس بالتدخل:

هنـــاك مجموعةٌ من الأســـباب؛ بعضها يرتبط بمبادئ الإيكـــواس، وبعضها يرتبط بالدول الأعضاء، وارتباط تدخلها من عدمه بمصالحها من الأزمة، لذا فالسؤال الذي يطرح نفســـه: لماذا تدخلت المنظمة فـــي حالة جامع ولم تتدخل في حالات أخرى؟ ولماذا وصل الأمر إلى التهديد العسكري، والذي دعمته بقوةٍ كلٌّ من نيجيريا والسنغال؟

هناك عدة تفســـيرات لهذا التدخـــل؛ منها: أنّ المنظمة كان عليها الاختيار ما بين خيار عدم التدخل واللامبالاةcareless ؛ علـــى اعتبار أنّ الأولوية هي تحقيق الاستقرار؛ حتى في ظلّ وجود حكّام مستبدين «أقوياء»- كمـــا حدث في حالات أخـــرى-، أو خيار التدخـــلinvolvement والانحيـــاز للديمقراطية؛ حتى إن ترتّب عليها بعض المشكلات.

ويبـــدو أنّ الإيكواس مالت للخيار الثاني بســـبب تجاربها الســـابقة، ويُقصد بها خبرة استمرار الحرب الأهليـــة في ليبيريا وســـيراليون لعقـــود، والتداخل بينهما بسبب طبيعة النُّظم الأوتوقراطية، ما جعلهما ينسحبان، أو يؤثران في دول أخرى من أعضائها، بل على دول أخرى في القارة[٣].

وهنا لا بد من الإشـــارة إلى تجربـــةٍ فريدةٍ إلى حدٍّ كبير، تميزت بها الإيكواس عن ســـائر المنظمات الإقليمية الأخرى في القارة، وهي تدشينها مبدأ: عدم القبول بالوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها بطريقة غير ديمقراطيـــة، وهو ما يُعرف بمبدأ الدســـتورية constitutionalism الذي بـــات يتفوق على فكرة الســـيادة الوطنية، فالمادة ٩ من بروتوكول الإيكواس للديمقراطية والحكم الرشـــيد تنصّ على: أنه يجب على الطرف و/أو المرشّـــح الذي خســـر الانتخابات الاعتراف بالهزيمة للحزب السياســـي و/أو المرشّح الذي أعلن فوزه، وذلك ضمن المهلة المنصوص عليها في القانون، وقد تمّ تطبيقه في ساحل العاج وغيرها، بما ســـمح بوصول قـــادة المعارضة للســـلطة، مثل: «نانا أكوفو» في غانـــا، «محمد بخاري» في نيجيريا،

(١) رضوة حسن، جامبيا.. المسلمون ضد «سرطان العلمانية»، - إسلام أون لاين.نت/ ٢٩-١٠-٢٠٠٣م، الرابط: http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-10/29/article03.shtml

(٢) غامبيا، موسوعة ويكيبيديا العالمية «باللغة العربية»، الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

(٣) Hans Dembowski, Gambia: ECOWAS assuming responsibility for region's problem, 2017/01/6 https://www.dandc.eu/en/blog/gambia-ecowas-assuming-responsibility-regions-problem

«الحســـن واتارا» في ســـاحل العاج، «إيلين جونسون سيرليف» في ليبيريا.

كما أنها ترفض أيضاً فكرة مشاركة الحكام الذين خســـروا الانتخابات في السلطة وفق نمط المشاركة power sharing ، كمـــا حدث في كينيا وزيمبابوي عام ٢٠٠٨م، والخشية من انتشـــار عدوى المشاركة في حالاتٍ أخـــرى في الإقليم، مما يقضي على فكرة وجود منافسة أو مرشحين ابتداءً؛ ما دام الأمر ينتهي بتقاســـم السلطة، وهو يخالف الإجراءات الدستورية، بـــل إنها ترفض من البداية الرقابة والإشـــراف على الانتخابات حال وجود مؤشراتٍ تشير إلى أنها ستكون غير نزيهة؛ كما في حالة ساحل العاج ٢٠١٠م، أو حالة غامبيا ٢٠١٦م.

وهـــي تمتـــاز- أي الإيكواس- عـــن غيرها من المنظمات، كالســـادك أو الإيكاس، بالريادة في وضع معايير بخصوص الانتخابـــات والمراقبة عليها، فقد سبق لها رفض قرار المحكمة العليا في ساحل العاج عام ٢٠١٠م؛ بشأن إلغاء النتائج في بعض الدوائر التي فاز فيها مرشّح المعارضة آنذاك الحسن واتارا ضد الرئيس جباجبو، ما يعني فوز الأخير بخلاف الواقع، كمـــا رفضت- بالتعـــاون مع الأمـــم المتحدة- فكرة التفاوض بشأن المشـــاركة في السلطة بين جباجبو وواتـــارا؛ بالرغم من أنّ الاتحاد الإفريقي، ومن خلال حلفـــاء جباجبو كأنجولا، طرح فكرة المشـــاركة. بل أصرت الإيكواس- بدعم دوليٍّ وفرنسيٍّ تحديداً- على التدخل للإطاحة به، خصوصـــاً أنّ جباجبو كانت له علاقات سيئة مع دول الجوار، وبخاصّة: بوركينافاسو – توجو – نيجيريا[1]، وهو ما يشبه إلى حدٍّ كبيرٍ حالة جامع في غامبيا.

(١) Peter Penar, How The Gambia is testing West Africa's resolve to protect democracy https://theconversation.com/how-the-gambia-is-testing-west-africas-resolve-to-protect-democracy-71173

وإن كان هناك مَن يرى أنّ هذه المبادئ ربما يتمّ تطبيقها بمعايير مزدوجة، ســـواء داخل الإيكواس، أو حتى داخل القارة الإفريقية، ويســـوق هؤلاء عدداً من الأمثلة على ذلك[2]:

أولاً: عـــدم تحـــرك الســـنغال، أو الإيكواس، أو المجتمع الدوليّ ومجلـــس الأمن، عندما قاد النقيب «ســـونغو» انقلاباً في مالي علـــى الرئيس المنتخب «أمادو توري»، في مارس ٢٠١٢م، برغم لجوء الأخير إلى «الســـنغال» التي استقبلته كلاجئ؛ وليس بوصفه رئيساً شـــرعيّاً؛ ينبغي تحريك مجلس الأمن وتحريك قوات إفريقية لتمكينه من العودة لحكم البلاد!

ثانياً: عدم التحرك عندما قام الجنرال الموريتانيّ محمد ولد عبدالعزيز بانقلابه، في أغسطس ٢٠٠٨م، على أول رئيسٍ موريتاني منتخب، هو ســـيدي محمد ولد الشـــيخ عبدالله، بعد عامٍ واحدٍ من حكمه، حيث لم تتحرك الســـنغال ولا مجلس الأمن ولا المجموعة الأوروبية، ولا فرنســـا صاحبة الإرث الاســـتعماريّ فـــي موريتانيا وصاحبة النفوذ فيـــه، لإعادة الرئيس المنتخب، وربما الســـبب أنّ الغرب كلّه ضاق من ولد الشـــيخ؛ خصوصاً بعد اتخاذه خطوات نحو بناء بلده، والانطلاق به نحو الانعتاق من الهيمنة الاستعمارية.

ثالثاً: أسباب نجاح الإيكواس في الإطاحة بيحيى جامع:

هناك مجموعةٌ من العوامل تفسّـــر هذا النجاح؛ بعضها داخلي، وآخر إقليمي ودولي، على النحو الآتي:

١ – حدوث انقســـام داخل المؤسســـة التنفيذية والعســـكرية بشأن جامعٍ، فقد اســـتقال نائبه، وعدد مـــن أعضاء حكومته، كما أعلـــن رئيس الأركان عدم مواجهتـــه قوات الإيكواس حـــال تدخلها، فضلاً عن وجود تأييدٍ شعبيٍّ كبير لهذا التدخل.

٢ – التفاهـــم الكبير بين المنظمـــات الإقليمية

(٢) شعبان عبد الرحمن، غامبيا.. النفاق الدولي والإفريقي في أزمة الرئاسة، عربي ٢١، ٢٣ يناير ٢٠١٧م.

«الإيكواس»، والقارية «الاتحـــاد الإفريقي»، والدولية «الأمم المتحدة»، فقد تميزت الإيكواس بالتنسيق مع الأمم المتحدة في عملية الوســـاطة وجهود التدخل، ليس في أزمة غامبيا فحســـب، وإنما في غيرها من الأزمات، عكس الحال في مناطق أخرى، حيث تفضّل المنظمـــات الإقليميـــة العمل بصـــورة منفردة. هذا الاهتمام بالتشاور أخذ صفة الاستمرارية مع مجلس الأمن بعد انتخابات ساحل العاج عام ٢٠١٠م، وتكرر في انتخابات غامبيا الأخيرة.

٣ – تأييد الاتحاد الإفريقـــيّ لتدخل الإيكواس، فقد رفض الاتحاد الاعتراف بجامع رئيساً بعد انتهاء ولايته في ١٨ يناير، ففي جلسته المنعقدة في ١٣ يناير ٢٠١٧م أشاد مجلس السّلم والأمن بجهود الإيكواس، وتأييده كلّ ما انبثق عن اجتماع قمّتها العادية رقم ٥٠ في أبوجا ١٧ ديســـمبر ٢٠١٦م، والتي تضمّنت اتخاذ كلّ الإجراءات والوســـائل الضروريـــة لاحترام إرادة الشعب الجامبي، واستناداً للمادتين ٢٤، ٣٥ من ميثاق الاتحاد الإفريقيّ للديمقراطية والانتخابات والحكم، والمادة ٧ فقرة (م) من ميثاق مجلس السّـــلم والأمن، وفي إطار تعزيز إرادة الشعب ودعمها يقرّر الآتي:

– احترام نتائج الانتخابات، والتأكيد على سياسة الاتحاد في عدم التســـامح مطلقاً مع أي انقلابات أو تغييرات غير دســـتورية في الحكومات «بند ١»، وأنّ الرئيـــس جامع لن يصبح رئيســـاً معترفاً به بعد يوم ١٨ يناير.

– تحذيـــر جامع من العواقب التي يمكن أن تنجم عن عدم تركه للسلطة؛ سواء ما يتعلق منها بحـــدوث عنفٍ أو انتهـــاكات لحقوق الإنسان «بند ٣».

– الترحيـــب بالتعاون الدولـــيّ والإقليميّ لدعم جهود الإيكواس في عملية التسوية «بند ٧»[١].

٤ – دعم مجلـــس الأمن لجهـــود الإيكواس في التســـوية دون التسوية العسكرية؛ إذ كان هناك تباينٌ داخـــل المجلس حول ســـبل تســـوية الأزمة، وحدود التفويض الممنوح للإيكواس في هذا الشأن، وهو ما بدَا منذ تقديم الســـنغال- بوصفها عضواً غير دائم بالمجلس- لمســـوّدة مشروع قرار التدخل، حيث كان هناك تحفّظ روسي مصري على أمرَيْن، هما:

الأول: الاعتـــراض على عبـــارة: «دعم المجلس الكامل لجهـــود الإيكـــواس، وتأييـــد اتخاذها كافة الإجراءات الضرورية لذلـــك»، بما يعني أنها تتضمن الإجـــراءات العســـكرية عنـــد الاقتضـــاء، مما دفع السنغال لحذف هذه العبارة: «اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية»، ووضعت مكانها عبارة: «احترام الشـــعب الجامبي».

الثاني: الاعتراض على الفقرة الخاصّة بأنّ الأزمة في غامبيا تهدّد السّـــلم الأمن الدوليّ استناداً للمادة ٣٧ من الفصل الســـابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ بما يعني إمكانية استخدام القوة[٢].

وباختصار؛ كانت هناك عدم رغبة في شـــرعنة التدخل العســـكريّ للإيكـــواس لتمكين بارو، لذا جاء النصّ النهائيّ ليشـــير إلى تفضيل الحلول الســـلمية دون الإشـــارة إلـــى الحلول العســـكرية، فقد تضمّن القـــرار ما يأتي[٣]: «يعرب المجلس عن دعمه الكامل لـ (الجماعـــة الاقتصادية لدول غـــرب إفريقيا) في التزامهـــا بضمان احترام إرادة شـــعب غامبيا كما تمّ التعبيـــر عنها بحريـــة في نتائـــج الانتخابات، وذلك باتباع الســـبل السياســـية في المقام الأول «البند ٦» »؛ لكنه لم ينصّ على البند الســـابع أو حتى إجراءات التدخل العسكري، بل كان واضحاً أنّ المجلس يرغب

(١) PEACE AND SECURITY COUNCIL 647TH MEETING ADDIS ABABA, ETHIOPIA 13 JANUARY 2017, pp2-3.

(٢) Resolution on The Gambia , 19 JAN 2017, http://www.whatsinblue.org/2017/01/-resolution-on-the-gambia.php

(٣) قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٧ الصادر في ١٩ يناير «الأمم المتحدة / RES/2337 2017» النسخة العربية.

في الحلّ السّلمي، وذلك عن طريق طلبه من القوات المسلحة الجامبية بضبط النفس «بند ١٠»، كما طلب كذلك من قوات الدفاع والأمن التحلّي بأقصى درجات ضبط النفس للحفاظ على جوٍّ من الهدوء في البلاد، وأكد على واجبها والتزامها بوضع نفسها تحت تصرف السلطات المنتخبة ديمقراطيّاً؛ واتضح ذلك أيضاً من «البند ١٢» الذي يطلب فيه من الأمين العام أو ممثله: «إمكانية قيادة حوارٍ سياسيٍّ في البلاد».

٥ – اختلال ميزان القوة بصورةٍ كبيرةٍ بين القوات المتدخلة وجيش غامبيا، فقوات الإيكواس المستعدة للتدخل بلغ قوامها ٧ آلاف جندي، وتشمل قوات من: (السنغال، نيجيريا، غانا، مالي، توجو)، فضلاً عن القوات المؤيدة لبارو، والبحرية، والتحالف الوطني التابع له، في مقابل «التحالف من أجل الوطنية وإعادة البناء» (الحزب الحاكم) وما بقي من قواتٍ مؤيدة له؛ ربما لم يتجاوز عددها– بحسب بعض المصادر– (١٨٠) جنديّاً، مما اضطر جامع إلى الاستعانة بكلٍّ من: قوات المرتزقة (١٧٣٣)، وحركة القوات الديمقراطية لإقليم كازامنس المتمردة في السنغال، ليصبح الإجمالي: (٢٥٠٠) جندي.

ولقد كانت هذه القوات التي أُطلق عليها: «عملية تدخل الإيكواس» جاهزة للتدخل برّاً وبحراً وجوّاً، بل كانت على الحدود.

وفي التوقيت نفسه الذي قام فيه بارو بأداء القسم في سفارة بلاده بالسنغال؛ تدخلت قوات السنغال وغانا مع دعم برّيٍّ وبحريٍّ من نيجيريا، وصارت غامبيا محاصرة بحريّاً، وفي الساعات الأولى من التدخل وقعت اشتباكات بين قوات السنغال ومؤيدي جامع وجبهة كازامنس في مسقط رأسه في قرية كانيالي الحدودية، وأعلنت السنغال نجاحها في السيطرة عليها، لكنها أوقفت الهجوم من أجل إعطاء مهلة للحلّ السلمي، وقام كلٌّ من الرئيس الموريتانيّ ورئيس غينيا، فضلاً عن مبعوث الأمم المتحدة إلى الإقليم، والأمين العام السابق للإيكواس محمد بن شامباس، بالتوسط من أجل إقناع جامع بالتخلّي عن منصبه، كما أعلن رئيس أركان الجيش عثمان بادجيمين انحيازه لبارو، وأنّ الجيش لن يحارب القوات المتدخلة، مما أجبر جامع على التنحّي خلال يومَيْن فقط، وبعد رحيله بقي ٤ آلاف من قوات الإيكواس لتهيئة الأجواء لعودة بارو، وبعدها بخمسة أيام عاد بارو الذي طلب من قوات الإيكواس، التي تقلّصَ عددها إلى (٢٥٠٠) جندي، للبقاء لمدة ستة أشهر على الأقلّ لاستتباب الأمر له، وفي ٨ فبراير أعلن مكتب الرئيس مدّ مهمّة الإيكواس لثلاثة أشهر أخرى[١].

رابعاً: التحديات التي تواجه الرئيس الجديد:

توجد مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي ينبغي للرئيس الجديد (آداما بارو) مواجهتها والتغلّب عليها، سواء في المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، أبرزها: اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية لتحسين علاقاته بالخارج، وهو ما تعهّد به خلال حملته الانتخابية، حيث تعهّد حينها بأنه سيتخذ بعض الإجراءات التصحيحية لما اتخذه جامع بخصوص معاداة الغرب[٢].

ويبدو أنّ الرجل شرع في ذلك على الفور، خصوصاً في تحسين العلاقات مع بريطانيا التي أقام بها خلال فترة دراسته لإدارة الموارد، ثمّ عمله بها حارس أمن في بعض المتاجر الكبيرة، وهو ما لم ينكره خلال حملاته الانتخابية، حيث اعترف بالفضل لفترة بقائه في بريطانيا التي

(١) ECOWAS military intervention in the Gambia.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:
Gambia crisis: Everything you need to know about the battle to remove Yahya Jammeh,the telegraph,
http://www.telegraph.co.uk/news/2017/01/18/gambia-crisis-everything-need-know-battle-remove-president-yahya

علّمته كيفية الاستفادة بالوقت والعمل لساعات طويلة، لذا سعى إلى إلغاء قرار انسحاب بلاده من الكومنولث عقب لقائه وزير الخارجية البريطانيّ بوريس جونسون منتصف فبراير الماضي، وتأكيد الأخير أنّ غامبيا التي تسعى للخروج من عقدَيْن من الحكم الاستبدادي؛ ستعود مجددّاً بأسرع ما يمكن إلى الكومنولث[١]، كما ألغى عطلة يوم الجمعة، وبات العمل بها نصف يوم، حيث رأى أهمية زيادة ساعات العمل في البلاد من ٣٢ ساعة، بواقع ٨ ساعات يوميّاً، من الاثنين إلى الخميس لتصبح ٣٦,٥ ساعة[٢].

أما باقي التحديات الأخرى؛ فهي:

١ – تعزيز المصالحة الوطنية؛ من خلال الاعترافات والمساءلة، والعفو أيضاً، ويرتبط بذلك التخلّي عن فكرة الإثنية وتمييز بعض الإثنيات؛ مثل «الديولا» التي ينتمي إليها جامع.

٢ – التركيز على الإصلاحات المستقبلية المطلوبة للنهضة بالبلاد، خصوصاً بعد اكتشاف سرقة جامع لمبالغ تقدّر بـ ١١,٣ مليون دولارٍ أميركيٍّ من الخزانة العامّة في الأسبوعين الأخيرين من حكمه.

٣ – تحسين العلاقات المدنية العسكرية في البلاد، ويرتبط بها تحديات إقامة الأمن والأمان في البلاد، فلا بد من إدراك أنّ البلاد كانت ممزقة ومنحازة قبل الانتخابات، حتى إن لم تشهد عنفاً.

٤ – استعادة دَوْر القانون والعدالة.

٥ – المبادرة في وضع برامج بناء القدرات الجديدة؛ لتشجيع الحكومة المركزية، وحكومة المحليات أيضاً[٣].

٦ – الحاجة لضخ كميات جديدة من العملة الورقية المحلية «دالاسي»، وذلك للتخلّص من العملة القديمة التي تحمل صورة جامي؛ من أجل طَي صفحة الرجل، ومحو أثره وطمس صورته في غامبيا الجديدة[٤].

٧ – تحدّي ولاء المؤسسة العسكرية؛ كونها تتكون بشكلٍ رئيسٍ من أفراد قومية «ديولا»، وساهمت فترات حكم جامع في تغلغلها وتنفّذها في الأجهزة الأمنية والعسكرية، بعد أن كانت من أكثر القوميات تهميشاً.

٨ – تحدي توتر العلاقات الإقليمية والدولية لبلاده؛ بسبب قرارات جامع.

وهناك مجموعة من التوصيات يمكن أن تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي، وزيادة مشاريع صغار رجال الأعمال، وثقة المستثمرين الأجانب، وكذلك زيادة الناتج المحلي الاجمالي، مثل: التخلّي عن ثبات سعر الصرف، مما يساهم في تقليل أسعار الواردات، كما سيشجّع المستثمرين على الإبقاء على استثماراتهم في البلاد، وكذلك تقليل الضرائب والتعريفة الجمركية، والتأكيد على أنّ حصيلتها سيتم توجيهها إلى البنية التحتية، بما في ذلك بناء الطرق والاستثمار في شركة غامبيا الوطنية للكهرباء والماء[٥].

---

(١) غامبيا تبدأ رحلة العودة إلى الكومنولث، صحراء ميديا، ١٥ فبراير ٢٠١٧م، الرابط: http://www.saharamedias.net

(٢) وكالات: غامبيا: آداما بارو يلغي عطلة يوم الجمعة، صحراء ميديا، الرابط: http://www.saharamedias.

(٣) حول هذه التحديات، انظر:
Ebrima Ceesay, Reconciliation Or Revenge: 2016/05/Gambia's Post-Election Dilemma, 12 http://www.liberianobserver.com/commentaries/reconciliation-or-revenge-99s-post-election-dilemma%80%gambia%E2

(٤) سيدي عبد المالك، مرجع سابق.

(٥) Anders Corr, and Naheed Vadsaria, Monetary Instability, Small Business Flight, and Protectionism, Journal of Political Risk, Vol. 1, No. 4, August 2013

لقد أكد بارو في إحدى خطبه على إعطائه أولوية لقطاع الزراعة الذي تعرض لتدهورٍ شديٍ في عهد جامع، كما أكد أنّ الأولوية الثانية هيَ استقلال القضاء؛ بحيث لا يكون لأي سلطة الهيمنة عليه، وكذلك توفير الوظائف للمواطنين، فضلاً عن تقليص سلطات الرئيس.

ولعلّ إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية في موعدها المقرر في أبريل المقبل في أجواء من النزاهة والحرية، لاستكمال خارطة الطريق الخاصّة بالانتخابات في البلاد، والتي بدأت في ديسمبر ٢٠١١م، يُعدّ بمثابة أول اختبارٍ حقيقيٍّ له.

خامساً: الدروس المستفادة من الأزمة في غامبيا:

في النهاية؛ هناك بعض الدروس المستفادة من الأزمة الأخيرة في غامبيا، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١ – أنّ سيادة الشعب ربما تكون لها الكلمة على سيادة النُّظم[١]، لكن بشروط؛ منها وجود دعم إقليميٍّ ودوليٍّ لإرادة هذه الشعوب، والرغبة في التدخل الحقيقي لدعمها.

٢ – أنّ فكرة التدخل لا تنجح إلا في وجود قوى محرّكة لها، كالسنغال ونيجيريا في حالة غامبيا، ونيجيريا في حالة ليبيريا وسيراليون من قبل، وكذلك في ظلّ وجود تأييدٍ إقليميٍّ ودوليٍّ لها، وإلا قد يعطل فيتو واحد في مجلس الأمن التدخل في قضية عادلة كقضية سوريا.. وغيرها كثير.

٣ – أنّ النُّظم المستبدة تخشى من فكرة المساءلة والمحاسبة، وهو ما أطال أزمة غامبيا بعض الشئ، بل لم تنته إلا بعد حصول جامع على ضمانات بعدم مساءلته، بل الاحتفاظ بممتلكاته، وهو ما يطرح بدوره تساؤلاً يحتاج إلى إجابات عن: فكرة الموازنة بين خروج النظام دون مساءلة من أجل استتباب الديمقراطية، أو القبض على الحكام المستبدين حتى إن كلّف ذلك دخول البلاد في حربٍ أهليةٍ بين أنصار النظام ومعارضيه، بل يزداد الأمر تعقيداً عند وجود قواتٍ متدخلة للإطاحة بالديكتاتور الحاكم.

٤ – ويرتبط بذلك تساؤلٌ آخر هو: هل يمكن أن تعيد الإيكواس– بعد تجربة غامبيا– طرح مشروعها بشأن تحديد المدى الزمنيّ للرئاسة بفترتَيْن؟ ثم هل يمكن تعميم ذلك على كلّ القارة، خصوصاً في ظلّ سعي بعض القادة لتوريث الحكم بطريقة غير ديمقراطية، مثل موسيفيني في أوغندا وسعيه لتمهيد الطريق أمام نجله، الأمر نفسه في غينيا الاستوائية؛ حيث يسعى الرئيس أوبيانغ نغيما لسلوك النهج نفسه؛ خاصّةً بعد اختياره لنجله نائباً له، وغير ذلك كثير[٢]؟ ■

(١) Kwadwo Appiagyei-Atua , Democratic convolution in The Gambia: To intervene or not?, Jan 19, 2017.
https://www.pambazuka.org/democracy-governance/democratic-convolution-gambia-intervene-or-not

(٢) Oladiran Bello Gambia's crisis proves Africa's democratic resolve,
http://www.saiia.org.za/opinion-analysis/gambias-crisis-proves-africas-democratic-resolve